مشكل حذف المسند

أقسامه، أسبابه، آثاره البلاغية

القسم الثانى

ما يحتمل حذف المسند والمسند إليه

دكتور

القطب عبد السلام طه الجيار

أستاذ مساعد بقسم البلاغة والنقد

كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بالقاهرة

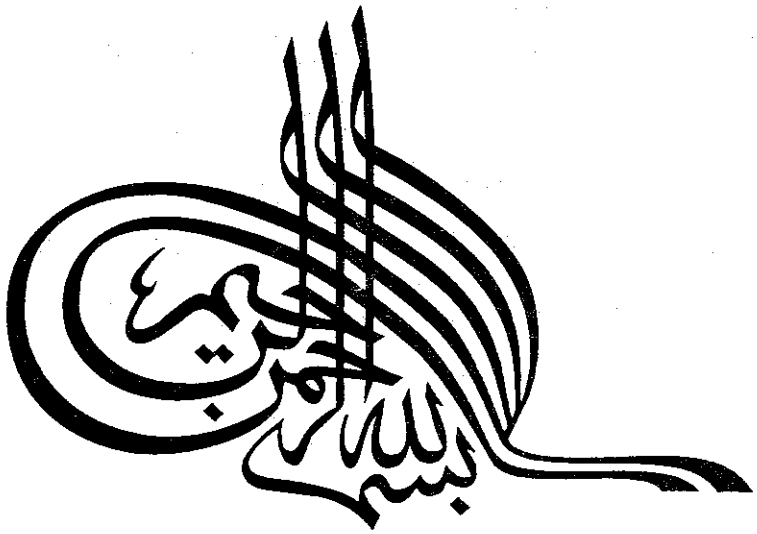
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، الذى لايشكل عليه شىء من شئون خلقه، ولا يحتمل أكثر من وجه فى علمه، والصلاة والسلام على من أنزل الله عليه أحسن كتبه، وخصه ببيان مشكله، وتفصيل مجمله، وعلى آله وصحبه الذين ساروا على دربه. وبعد :

فإن فى تـراث العربيـة وبطـون مصـادرها درراً لا زال يعوزها البحث للكشف عنها؛ لما لها من أثر فى فهم خصائصها التى يستعان بها على تفسير أساليبها والكشف عـن مراميهـا، تلك الخصائص التى اعتبرها المحققـون أولـى أدوات تفسـير القرآن الكريم والسنة النبوية، وأحـق الطوائـف عنايـة بهـا دارسوا علم البلاغة الذى يعنى بذلك .

ومن تلك الخصائص حـذف المسـند، وهـو بـاب ذيلـه البلاغيون ببعض الشواهد المشكلة التى تحتمل أكثر من وجـه، إما فى الحذف وعدمه، وإما فى نوع المحذوف، وإما فى دلالـة الحذف، ولما وجدت أن جهدهم فى هـذه الشـواهد لا يشـفى الغليل؛ لاكتفائهم بالتنبيه عليها والتعليق بمـا لا يكشـف عـن ماهيتها ويحقق الراجح منها؛ دعانى ذلك إلى دراستها دراسـة مفصلة، وقد وجدت لدى الأعلام الأول من اللغـويين كسـيبويه والفراء وأبى عبيدة والفارسى وعبد القاهر، ومن المفسرين من أمثال الواحدى والزمخشرى والرازى فكراً جليلاً فى

مما زاد من حماسى نحو دراسته، مستعيناً على كل ذلك بمنهج الشمولية والتحقيق والترجيح.

وبتوفيق الله أخرجت القسم الأول منه فيما يحتمل الحذف وعدمه، والآن أقدم هذه الدراسة فى القسم الثانى بعنوان (ما يحتمل حذف المسند والمسند إليه) .

وقد جاءت الدراسة فى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة: فالمقدمة فى بيان دوافعها، وقيمتها، ومنهجها. والمبحث الأول فى: تردد المحذوف فى قوله تعالى: (ولا تقولوا ثلثة) طرقه ودلالته. والمبحث الثانى فى: تردد المحذوف فى قوله (تعالى): "واعلموا أنما غنتم من من شىء فأن لله خمسه.."، والمبحث الثالث فى: تردد المحذوف فى قوله (تعالى): "قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل".

والله أسأل أن يتقبل عملى هذا خالصاً لوجهه، وأن يمد فى العمر؛ لتكملة ما بقى من مادته، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير. آمين .

راجى عفو ربه

القطب عبدالسلام طه

الجيار

المبحث الأول

التردد فى قوله (تعالى): ﴿ولا تقولوا ثلثة﴾[1]

طرقه، ودلالاته

سياق الشاهد:

لما كانت الغاية من خلق الجن والإنس عبادة الله وحده أرسل الرسل؛ لإبلاغ أقوامهم بأن هذه الغاية مقصورة عليه دون غيره، وتحذيرهم من الإشراك به. ولتقرير مثل هذا المعنى فى نفوسهم واتباعهم إياه؛ استخدم القرآن أسلوب ضرب القصص والأمثال الذى يزيدهم اقتناعاً وتثبيتاً على هذه العقيدة، ويبعثهم على الامتثال لمقتضياتها.

ومما عرضه القرآن فى إطار هذا المنهج أن ساق أربعة أدلة؛ لإثبات قدرة الله المطلقة على الخلق، والتى هى من مسوغات الانفراد بالألوهية والعبادة. الأولى – خلق أبينا آدم (عليه السلام)– بلا والدين؛ كما قال (تعالى): ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَنَ مِن سُلَلَةٍ مِّن طِينٍ﴾[2]. الثانية – خلق أمنا حواء من ضلع آدم، كما قال (تعالى): ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ

---

(١) النساء. آية ١٧١ .

(٢) المؤمنون. آية ١٢ .

وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[1]. الثالثة – خلق سيدنا عيسى من أم بلا أب؛ كما قال (تعالى)؛ حكاية عن السيدة مريم حينما بشرتها الملائكة بميلاده: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ..﴾[2]. الرابعة – خلق بقية البشر من والدين؛ كما قال (تعالى) فى آية النساء السابقة: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء﴾[3].

بيد أن اليهود والنصارى أسرفوا على أنفسهم، وغالوا فى إطراء سيدنا عيسى وتعظيمه حتى تجاوزوا الحد والحقيقة فوضعته اليهود عن مرتبة النبوة، ورفعته النصارى من مرتبة النبوة والعبودية إلى مرتبة الألوهية، واتخذوه وأمه إلهين من دون الله وقالوا: "إن الله ثالث ثلاثة"– ومما حدث فى هذا الشأن أن وفداً من نصارى نجران جاءوا إلى رسول الله (ﷺ) فقالوا: يامحمد. تعيب صاحبنا؟ قال: "ومن صاحبكم؟" قالوا: "عيسى". قال: "أى شىء أقول فيه؟ قالوا: "تقول: إنه عبد الله ورسوله" فقال لهم: "إنه ليس بعار أن يكون عبد الله". قالوا: "بلى". فأنزل

(١) النساء. آية ١ .
(٢) آل عمران. آية ٤٧ .
(٣) النساء. آية ١ .

الله (تعالى) قوله– يصحح لهم عقيدتهم ويحذرهم من عاقبة التمادى فى الشرك[1]:

﴿يَأَهْلَ الْكِتَبِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلاً. لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْداً لِّلّهِ وَلاَ الْمَلَئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً﴾[2].

وقد جاء الرد عليهم فى أسلوب قوى يجسد إفراد الله بالألوهية ويقرره فى نفوسهم بما لا يدع مجالاً لشك أو إنكار، ومما استخدمه القرآن فى جملة النهى عن الشرك بناء النظم فى المنهى عنه على ركن واحد فقال (تعالى): "ولا تقولوا: ثلثة".

وقد اختلفوا فى تقدير الركن المحذوف فى قوله (ثلثة) على مذهبين:

(١) أسباب النزول للواحدى/ ١٠٦، ١٠٧، الوسيط فى التفسير للمؤلف جـ٢/٣١٦- ٣١٨، مفاتيح الغيب للرازى جـ٤/ ٢٧٣، البحر المحيط جـ٤/١٤٢.
(٢) النساء. الآية ١٧١، ١٧٢ .

المذهب الأول – حمل الكلام على حذف مسند إليه مبتدأ، وذكر المسند خبره (ثلاثة)، والجملة الاسمية فى موضع نصب مقول القول، لكن مادة المسند إليه المحذوف جاءت عندهم على وجوه :

الوجه الأول – وهو قول الفراء وأبى عبيدة. فقد رأيا تقديره ضمير الجمع (هم)، والأصل: "ولا تقولوا: هم ثلاثة آلهة"، فالضمير يعود على الله (تعالى)، ومريم والمسيح و(ثلاثة) خبره، و(آلهة) تمييز مضاف إليه، واستندا فى التقدير هنا عليه فى قوله (تعالى): ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1] فالجمل الثلاث فى الآية مبنية على حذف المسند إليه والتقدير: هم ثلاثة، هم خمسة، هم سبعة. يقول الفراء: "وقوله: "ولا تقولوا ثلاثة" أى تقولوا: هم ثلاثة؛ كقوله (تعالى) سيقولون ثلاثة رابعهم"[2]، وكذا لفظ أبى عبيدة فى الدلالة على هذا التقدير[3].

ورأى الفراء أن تقدير المسند إليه ضميراً فى الآية أصل ثابت وقانون عام يتأتى فى كل مقام جاء فيه الاسم مرفوعاً بعد

(١) الكهف. آية ٢٢ .
(٢) معانى القرآن جـ١/ ٢٩٦ .
(٣) مجاز القرآن جـ١/ ١٤٤ .

القول وقد حذف رافعه نحو قوله (تعالى): ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[2] وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[4] وهو مفاد قوله: "فكل ما رأيته بعد القول مرفوعاً ولا رافع ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم"[5].

الوجه الثانى- وهو قول أبى إسحاق الزجاج وأبى البركات الأنبارى ومن حذا حذوهما، فقد رأوا تقديره بلفظ "آلهة". والأصل (آلهتنا ثلاثة) يريد قولهم: الله وصاحبته وابنه (تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) يقول الزجاج: "وقوله (جل وعز): "ولا تقولوا ثلاثة انتهوا الرفع لا غير، ورفعه بإضمار (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة"[6]، ولفظ الأنبارى كذلك فى المعنى[7].

فالملاحظ أن الوجهين اتفقا فى تقدير المحذوف مسنداً إليه، واختلفا فى تعيين مادته. فهل ثمة فرق فى معنى النظم

(١) البقرة. آية ٢١٩ .
(٢) النساء. آية ٨١ .
(٣) هود. آية ٦٩ .
(٤) لقمان. آية ٢٥ .
(٥) معانى القرآن جـ١/ ٢٩٦ .
(٦) معانى القرآن وإعرابه جـ٢/ ١٣٥ .
(٧) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١/ ٢٧٩

بين المادتين؟ والجواب – عندى – أن النظم على تقدير الضمير أنسب وأولى؛ لما فيه من تقرير المعنى المراد وهو نهى النصارى عن الشرك باعتقاد التثليث، وترسيخه فى نفوسهم، ومبعث هذا التقرير أربع جهات :

١- أن التعبير بالضمير فيه إشعار بمعنى المساواة فى نفى الألوهية وعدم التفاوت بين كل فى مرتبة النفى؛ لأن الضمير ليس له مفرد من لفظه فيكون أمعن فى النفى بخلاف لفظ (آلهة) فليس كذلك.

٢- أن الضمير نص فى الثلاثة المذكورين الذين هم موضع اعتقاد التثليث (الله، ومريم، والمسيح) عكس لفظ (آلهة)؛ إذ هو دونه فى مرتبة التنصيص؛ ذلك أن الضمير فى أصل الوضع يدل على الذات العارية عن الصفة أما الظاهر فيدل عليها مقرونة بها؛ مما يشهد بأن طريق الضمير أدخل وأمكن فى تعيين الذات .

٣- مشاكلة دلالة الضمير على الذات لدلالة النهى؛ من جهة أن المراد من النهى نفى صفة الألوهية عن مريم والمسيح وقصرها على الله (تعالى)، والضمير فيه طى لصفة الألوهية الذى هو فى حكم النفى، أما لفظ (آلهة) ففيه تخييل إثبات صفة الألوهية لهما؛ بناء على ظاهر اللفظ؛ ويشهد له تقوية الرازى لهذا الوجه؛ إذ يقول: "المسألة

تعيين ذلك المبتدأ على وجوه: الأولى ما ذكرناه أى "ولا تقولوا الأقانيم ثلاثة"[١]، والثانى: قال الزجاج: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة"؛ وذلك لأن القرآن يدل على أن النصارى يقولون: إن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة، والدليل قوله (تعالى): ﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾. الثالث: قال الفراء: "ولاتقولوا هم ثلاثة" كقوله: "سيقولون ثلاثة، وذلك لأن ذكر عيسى ومريم مع الله بهذه العبارة يوهم كونهما إلهين"[٢].

٤- المحافظة على قوة المعنى وحسم الخطاب الذى يشيع فى السياق كله؛ من جهة أن النظم فى (هم ثلاثة) أوجز منه فى (آلهتنا ثلاثة).

الوجه الثالث- وهو قول أبى على الفارسى[٣]، والزمخشرى[٤]، وعلى بن الحسن الباقولى[٥]، فقد رأوا تقدير المسند إليه ضميراً مفرداً يعود على لفظ الجلالة فى قوله (تعالى): "ولا تقولوا على الله إلا الحق"، و(ثلاثة) مسند خبره

---

(١) الأقانيم: الأصول. واحدها: أقنوم. قال الجوهرى: وأحسبها رومية" لسان العرب. مادة: (قنم) جـ٤٢/ ٣٧٥٨ .

(٢) مفاتيح الغيب جـ٤/ ٢٧٢ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز/ ١٥، الجامع لأحكام القرآن جـ٣/ ٢٠٢١ .

(٤) الكشاف جـ١/ ٣١٦ .

(٥) جواهر القرآن جـ١/ ١٩١ .

ى على حذف المضاف وأعطى حكمه فى الرفع، والأصل (ولا
قولوا هو ثالث ثلاثة)، واحتجوا على ذلك بأن النظم عليه أبلغ؛
لإيذان بالمبالغة فى النهى عن الشرك وتثبيته فى عقول
لنصارى؛ من جهة أن المسند إليه المقدر جاء – أيضاً – فى
وضع التصريح مفرداً وذلك فى معرض إثباتهم عقيدة التثليث
حكاية مقولتهم فى هذا المعنى حيث يقول (تعالى): ﴿لَّقَدْ كَفَرَ
الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلَّا إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾[1]؛ فلما
كان الشأن كذلك فى مقام الدعوى بإثبات الشرك كان الأنسب أن
يكون المسند إليه ضميراً مفرداً كذلك فى مقام ردها ودحضها
بقوله (تعالى): "ولاتقولوا ثلاثة"؛ ليصير النفى عن الشرك فى
قوة إثباته أو بلفظ آخر ليكون الدواء على قدر الداء يقول العز
بن عبد السلام فيما رواه عن الفارسى: "وقدره أبو على: ولا
تقولوا: هو ثالث ثلاثة" فحذف المبتدأ، والمضاف من الخبر؛
ويدل على ذلك قوله (تعالى): ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ
ثَلَاثَةٍ﴾[2]، ويقول الياقولى فى معرض سرده لبعض الشواهد
القرآنية التى يجب حملها على حذف المسند إليه – كما يرى –:
"ومن ذلك قوله (تعالى): "ولا تقولوا ثلاثة" أى لا تقولوا: هو
ثالث ثلاثة. أى: لا تقولوا: الله ثالث ثلاثة"؛ لأنهم حكى عنهم

(١) المائدة. آية ٧٣ .

فى قوله: "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة" فنهاهم عن
قول ما حكى عنهم، فالمبتدأ مضمر والمضاف محذوف؛ لأنهم لم
ينتهوا عن قول (ثلاثة) التى تنقص عن أربعة"[1].

ورجع العز أبلغية النظم على هذا الوجه دون (هم ثلاثة)
بضمير الجمع وبلا إضافة فى المسند – كما رأى الفراء–،
ودون (آلهتنا ثلاثة) بتقدير (آلهة) وبلا إضافة فى المسند –
أيضاً – كما رأى الزجاج، ودون (ثلاثة آلهة) بحذف المضاف
إليه وذكر المضاف،واستدل على ذلك بأن بناء النظم على الوجه
الثالث جاء مصرحاً به فى القرآن فى قوله (تعالى): ﴿لَّقَدْ
كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، ولا شك أن الحمل على ما
ورد فى القرآن أحسن وأقوى من غيره مما لم يرد فيه وفى
ذلك يقول: "قوله: "ولاتقولوا ثلاثة) قدره الفراء (لا تقولوا هم
ثلاثة)، وقدره النحاة (لا تقولوا آلهتنا ثلاثة) وقدره أبو على (لا
تقولوا هو ثالث ثلاثة) فحذف المبتدأ والمضاف من الخبر؛ ويدل
على ذلك قوله (تعالى): "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلثة؛
وتقدير ما ظهر فى القرآن أولى من كل تقدير"[2].

(١) جواهر القرآن جـ١/ ١٩١ .
(٢) الإشارة إلى الإيجاز/ ١٥.

وعندى أن ما احتجوا به على أبلغية (ولا تقولوا: هو ثالث ثلاثة) – على فرض ترجيح تقدير المسند إليه – لا يسلم لهم؛ لعدة أسباب:

١- اختلاف السياق فى كل؛ فالكلام فى المائدة مسوق للحكم بالكفر على النصارى القائلين بالتثليث، وإقامة الدليل على هذا الحكم بذكر مقولتهم؛ توكيداً له فى النفوس كما تشاهده فى قوله (تعالى) "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلثة"، وهذا الغرض، بلا شك يقتضى بناء الدليل على وجه يجليه ويجسد كنهه كما هو فى نفوسهم؛ فناسب ذلك وقوع لفظ الجلالة مسنداً إليه وتفصيل ما نسب إليه مما لا يليق به هكذا "ثالث ثلاثة"، فى حين أن الغرض فى آية النساء طلب الكف عن هذا القول الذى قالوا، والاعتقاد الذى زعموا، وتفنيده؛ مما يستوجب بناء الكلام على نحو يوائم دحض دعواهم، وتعظيم الخالق، وتنزيهه عما يصفون وهو ما يناسبه إدماج التعبير عن الله (تعالى) فى جملة التعبير عن مريم وعيسى بتقدير الضمير (هم) لا التعبير بضمير المفرد؛ لإيهامه فى الظاهر أنه ثالث ثلاثة .

٢- أن النظم على تقدير ضمير الجمع فيه تسليط النهى على ألوهية مريم وعيسى بالطريق الصريح عكس تقدير المفرد ففيه تسليط عليها بطريق الكناية؛ لأن (ولا تقولوا: هو ثالث ثلاثة) يفيد الكف عن نسبة التعدد إلى الله (تعالى)

بالطريق الوضعى، ويفيد الكف عن كون مريم وعيسى إلهين بطريق اللزوم، ولا شك أن طريق التصريح فى هذا الشأن أوكد فى تقرير النهى والحث على مزيد العناية به .

٣- ما يلزم على قولهم بتقدير ضمير المفرد قياساً على الظاهر، من ضرورة انسحاب ذلك على كل ما هذا شأنه، فتقدر المحذوفات كلها فى القرآن على الوجوه التى صرح فيها بها، وهو مخالف لما تقتضيه البلاغة من اختلاف المقتضيات باختلاف الأحوال، فمن ذلك مثلاً تعبير القرآن عن الزوجة تارة بهذا اللفظ كما فى قوله (تعالى): ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّةً﴾[١]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَجَكَ﴾[٢] وثانية بالنساء كما فى قوله (تعالى): ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[٣]، وثالثة بالمرأة كما فى قوله (تعالى): ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ﴾[٤]؛ فدل ذلك على أن مادة الكلمة لا تقدر بالقياس على أخرى، وإنما

(١) الرعد. آية ٣٨ .
(٢) الأحزاب. آية ٥٠ .
(٣) الأحزاب. آية ٣٠ .
(٤) التحريم. آية ١٠ .

تقدر باعتبار المقام ومقصود الكلام؛ ولايصح فى البلاغة البتة قياس لفظ على آخر بلا اعتبار الحال والسياق .

لهذه الأسباب ثبت بطلان ما احتجوا به على أبلغية (ولاتقولوا: هو ثالث ثلاثة)، وتأكد صحة القول بأبلغية (ولا تقولوا هم ثلاثة)، كما ذهب الفراء .

المذهب الثانى: حمل الكلام على مسند محذوف تقديره (لنا أو فى الوجود) و(ثلاثة) مسند إليه مبتدأ مؤخر، والأصل: (ولا تقولوا: لنا ثلاثة آلهة) أو "فى الوجود ثلاثة آلهة) على ذكر المضاف وحذف تمييزه المضاف إليه، أو (لنا آلهة ثلاثة) أو (فى الوجود آلهة ثلاثة) على ذكر الصفة وحذف الموصوف. وهو مذهب عبد القاهر الجرجانى؛ حيث اعتبر حمل الكلام على المذهب الأول بتقدير المسند إليه باطلاً؛ لما يلزم عنه من إفساد الغرض المسوق له الكلام وإفادة ضده. وبيانه أن الغرض نفى وجود أصل الآلهة وإثبات أصل الوحدانية، وتكذيب من يرى غيره، وتحذيره من عاقبة المخالفة والإعراض- كما فعلت النصارى واليهود من قبلهم- وحمل النظم على تقدير المسند إليه هكذا "ولا تقولوا هم ثلاثة" لا يفيد ذلك وإنما يفيد نفى عدد الآلهة؛ لأن الخبر فى الإسناد هو محط الفائدة؛ فالنظم على تقديرهم يؤول إلى معنى: ليست الآلهة

ثلاثة، وإنما دونها أو فوقها، وهو ما يفضى إلى إثبات أصل وجودها وأنه مسلم به لا نزاع فيه وإنما النزاع فى عددها فالنظم باطل من وجهين .

١- مخالفته للمعنى المراد وهو نفى أصل الشرك ووجود أصل الآلهة، وإثبات عكسه وهو وجودها .

٢- مناقضته لمراد الكلام بعده فى قوله (تعالى) ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**﴾[1] وقوله: ﴿**لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْداً لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾[2]، فكلها تدل على أن المراد من الآية قبلها نفى وجود أصل الآلهة؛ فمن هذه الجهة كان اللفظ على تقدير المسند إليه مخالفاً للمعنى المراد وموهماً عكسه. أما حمله على تقدير المسند هكذا "ولا تقولوا لنا أو فى الوجود ثلاثة آلهة" فالنهى فيه مسلط على الخبر وهو الوجود لا على العدد (ثلاثة) فالمعنى عليه: لا تقولوا موجود لنا أو كائن لنا ثلاثة آلهة. ومآل النهى: ليست الآلهة موجودة من أصلها؛ فمن هذه الجهة صار اللفظ على تقدير المسند معبراً عن المراد غير مفض إلى ما سبق .

---

(١) النساء. آية ١٧١ .

(٢) السورة. آية ١٧٢ .

والشأن فى الفرق بين المذهبين فى الآية كالشأن فى الفرق بين (ليس أمراؤنا ثلاثة) وبين (ليس لنا أمراء ثلاثة أو ثلاثة أمراء) فى أن الخبر الأول يفيد نفى كون عدد الأمراء ثلاثة وإثبات وجودهم وأن النزاع فى عددهم لا فى وجودهم؛ إذ هو ثابت لدى المتكلم، والثانى يفيد نفى وجود أمراء من الأصل وبالطريق الأولى يفيد نفى التعدد؛ لذا لا يصح على الأول العطف بلا فلا يقال: "ليس أمراؤنا ثلاثة ولا اثنين"؛ لأنه فاسد من طريقين الأول – ما فيه من التدافع بين طرفى النظم فى المعنى؛ لأن (ليس أمراؤنا ثلاثة) يفيد نفى كونهم ثلاثة بالطريق الصريح وإثبات كونهم غير ذلك لزوماً واقتضاء، والعطف بقوله: "ولا اثنين) يفيد نفى كونهم اثنين؛ فما أفاده الصدر أبطله العجز. الثانى – ما يفضى إليه من وقوع المحال وهو الإخبار عن المسند إليه (الأمراء) بصفتين متضادتين فى آن واحد وهما إثبات كونهما اثنين كما يدل عليه الصدر، ونفى كونهما كذلك كما يدل عليه العجز؛ لأنه يصير فى معنى: هم اثنان وليسوا اثنين. وهو محال. ويصح على (ليس لنا ثلاثة أمراء" العطف بلا فيقال: "ليس لنا ثلاثة أمراء ولا اثنان"؛ لسلامته من العيبين السابقين .

وفى هذا المذهب يقول عبد القاهر – موضحاً صحته ومفنداً فساد المذهب الأول: "ومما هو من هذا الذى نحن فيه

قوله (تعالى): "ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خير لكم)؛ وذلك أنهم قد ذهبوا فى رفع (ثلاثة) إلى أنها خبر مبتدأ محذوف وقالوا: إن التقدير: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، وليس ذلك بمستقيم؛ وذلك أنا إذا قلنا: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" كان ذلك، والعياذ بالله شبيه الإثبات أن ههنا آلهة؛ من حيث أنك إذ نفيت فإنما تنفى المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ، ولا تنفى معنى المبتدأ؛ فإذا قلت: (ما زيد منطلقاً) كنت نفيت الانطلاق الذى هو معنى الخبر عن زيد ولم تنف معنى زيد ولم توجب عدمه؛ وإذا كان ذلك كذلك؛ فإذا قلنا: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" كنا قد نفينا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة ولم تنف أن تكون آلهة (جل الله (تعالى) عن الشريك والنظير) كما أنك إذا قلت: ليس أمراؤنا ثلاثة" كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، ولم تنف أن يكون لكم أمراء. هذا ما لا شبهة فيه وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره. والوجه (والله أعلم) أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ، ويكون التقدير: "ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو فى الوجود آلهة ثلاثة"، ثم حذف الخبر الذى هو (لنا أوفى الوجود) كما حذف من (لا إله الا الله) و(ما من إله إلا الله) فبقى (ولا تقولوا آلهة ثلاثة) ثم حذف الموصوف الذى هو (آلهة) فبقى (ولا تقولوا ثلاثة)، وليس فى حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف فى صحته أما حذف الخبر الذى قلنا إنه (لنا) أو (فى الوجود)، فمطرد فى كل ما معناه التوحيد، ونفى أن يكون مع

الله (تعالى عن ذلك) إله... فإن قلت: فلم صار لا يلزم على هذا التقدير ما لزم على قول من قدر: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة"؟ فذاك؟ لأنا إذا جعلنا التقدير: "ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة" كنا قد نفينا الوجود عن الآلهة، كما نفيناه فى (لا إله إلا الله) و"ما من إله إلا الله"، وإذا زعموا أن التقدير: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" كانوا قد نفوا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة، ولم ينفوا وجود الآلهة. فإن قيل: فإنه يلزم على تقديرك الفساد من وجه آخر وذاك أنه يجوز إذا قلت: ليس لنا أمراء ثلاثة) أن يكون المعنى (ليس لنا أمراء ثلاثة ولكن لنا أميران اثنان) وإذا كان كذلك كان تقديرك وتقديرهم جميعاً خطأ. قيل: إن ههنا أمراً قد أغفلته وهو أن قولنا (آلهتنا) يوجب ثبوت آلهة (جل الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً) وقولنا: (ليس لنا آلهة وقولنا: "ليس لنا آلهة ثلاثة" لا يوجب ثبوت اثنين البتة. فإن قلت: إن كان لا يوجبه فإنه لا ينفيه. قيل: ينفيه ما بعده من قوله (تعالى) "إنما الله إله واحد". فإن قيل: فإنه كما ينفى الإلهين كذلك ينفى الآلهة، وإذا كان كذلك وجب أن يكون تقديرهم صحيحاً كتقديرك. قيل: هو كما قلت ينفى الآلهة، ولكنهم إذا زعموا أن التقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" وكان ذلك – والعياذ بالله من الشرك – يقتضى إثبات آلهة كانوا قد دفعوا هذا النفى وخالفوه وأخرجوه إلى المناقضة، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يكون للصحة سبيل إلى ما قالوه، وليس كذلك الحال

فيما قدرناه؛ لأنا لم نقدر شيئاً يقتضى إثبات إلهين (تعالى الله)، حتى يكون حالنا حال من يدفع ما يوجبه هذا الكلام من نفيهما؛ يبين لك ذلك: أنه يصح لنا أن نتبع ما قدرناه نفى الإثنين، ولا يصح لهم تفسير ذلك: أنه يصح أن تقول: "ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان"؛ لأن ذلك يجرى مجرى أن تقول: "ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان" وهذا صحيح، ولا يصح لهم أن يقولوا: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولاإلهان"؛ لأن ذلك يجر مجرى أن يقولوا: "ولا تقولوا آلهتنا إلهان" وذلك فاسد فاعرفه وأحسن تأمله..." (١).

وقد كان كثير من اللاحقين عيالاً على عبد القاهر فى هذا المذهب، فظلوا يرددونه، وما زادوا عليه إلا مجرد تلخيصه كما صنع الفخر الرازى(٢)، والخطيب القزوينى(٣)، أو نقله – كما صنع ابن أبى الإصبع المصرى(٤).

واعترض محمد بن على الجرجانى والبهاء السبكى على عبدالقاهر ومن تبعه فى القول بصحة النظم على تقدير المسند، وفساده على تقدير المسند إليه لكنهما اختلفا فى توجيهه والاحتجاج عليه فذهب الأول إلى أنه باطل؛ لثلاثة أسباب:

---

(١) دلائل الإعجاز/ ٣٧٩- ٣٨٤ .
(٢) نهاية الإيجاز/ ٢٤٥ .
(٣) الإيضاح بحاشية البغية جـ١/ ١٦٤، ١٦٥ .
(٤) بديع القرآن/١٩١.

١- أن الكلام ليس مسوقاً لإثبات التوحيد حتى يشترط إفادته له، وإنما مسوق للنهى عن التثليث والتعدد الذى كان يعتقده النصارى فنهاهم عن ذلك، وحمل النظم على تقدير المسند إليه أولى؛ لدلالته على ذلك .

٢- أن قولهم باستلزام النهى للتوحيد ليس صحيحاً؛ لأن قوله بعد: "إنما الله إله واحد" يدل على أنه لا يستلزم؛ إذ لو كان كذلك – كما ذهبوا – لكانت جملة (إنما) تأكيداً والأصل أنها تأسيس.

٣- كثرة الحذف على تقدير المسند مع عدم وجود قرينة؛ إذ فيه ثلاث محذوفات: الخبر (لنا) ومتعلقه (موجود أو كائن) والمضاف إليه (آلهة)، وخلو الكلام من القرينة إيهام وغموض يحرم الكلام من صفة البلاغة عكس النظم على تقدير المسند إليه فالسياق يدل عليه .

تأمل قوله: "وهم وتنبيه: توهم قوم أن قوله (تعالى) مخاطباً النصارى: "ولا تقولوا ثلاثة) من باب حذف الخبر أى لا تقولوا لنا آلهة ثلاثة. قالوا: لا يجوز أن يقدر المبتدأ أى آلهتنا ثلاثة؛ لأن الخبر لكونه محلاً للفائدة وجب أن يتوجه النهى إليه؛ لأن المفهوم منه تفرد المبتدأ مع تعدده، أو لأن النهى عن الشىء إنما يستلزم الأمر بضده إذا كان له ضد واحد والتثليث له أضداد كثيرة منها التوحيد وهذا ليس بشىء؛ لأنه غير مسوق؛ لبيان التوحيد حتى يشترط إفادته له بل للنهى عن التثليث، والنصارى كانوا يعتقدون التثليث، ويقولون: إن آلهتنا

ثلاثة؛ فنهاهم الله أن يقولوا ذلك، وليس عدم استلزام شىء لشىء استلزام لعدم ذلك الشىء حتى يكون التقدير محالاً. نعم لو قال الموحد: ليس آلهتنا ثلاثة" لكان قد أحال؛ لأنه يفيد تقرير المبتدأ على حاله ونفى الخبر عنه؛ فينافى التوحيد الذى يعتقده؛ ولأجل عدم استلزام قوله: "ولا تقولوا ثلاثة" للتوحيد ثنى الكلام بقوله: "إنما الله إله واحد"، ولو كان الأمر كما ذهب لكان ذلك تأكيداً والأصل التأسيس؛ ثم إن التقدير الذى ذكروه يلزم عنه زيادة الحذف وهو حذف الخبر ومتعلقه وحذف المبتدأ – أيضاً – مع عدم القرينة؛ وليس له نظير فى كلام العرب فيجب طرحه، ثم إن المعاصر نقل القول المذكور ولم يرد؛ وكم من سكوت يدل على الرضا"[١].

وذهب البهاء السبكى إلى أن ما احتجوا به على صحة تقدير المسند من دلالته على نفى وجود أصل الآلهة يتأتى – أيضاً – على تقدير المسند إليه؛ لأن المعنى على جملة "ولا تقولوا هم ثلاثة" ليس آلهتهم ثلاثة. وهو يدل من باب أولى على نفى أن يكون لهم آلهة من الأصل – كما أفاده تقدير المسند، وإلى هذا يشير بقوله: "ومن هذه المادة[٢] ما ذكره المصنف "ولا تقولوا ثلاثة" إما أن يقدر "آلهتنا ثلاثة" أو "لنا ثلاثة من الآلهة"، ورد المصنف الأول بأنه يلزم أن يكون المنفى

(١) الإشارات والتنبيهات/ ٦٤، ٦٥ .

(٢) المادة: المراد ما يحتمل حذف المسند أو المسند إليه .

كون آلهتهم ثلاثة لاكونهم آلهة؛ فإن النهى إنما يكون للنسبة المستفادة من الخبر. قلت: "وفيما قاله نظر؛ لأن نفى كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لايكون للآلهة ثلاثة وجود بالكلية؛ لأنه من السالبة المحصلة فمعناه: ليس آلهتكم ثلاثة، وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة"[1] ونقله بدر الدين الزركشى دون أن يعزوه[2].

وأرى أن الحمل على حذف المسند أقوى من وجوه:

الأول -أن الكلام – وإن كان على صورة النهى – إلا أن المقصود الأصلى والأهم فى السياق كله إثبات التوحيد. ونفى الشرك وسيلة إليه؛ يؤيده قوله: "ولا تقولوا على الله إلا الحق"، والحق هو التوحيد والإفراد بالألوهية؛ حيث قصر نهى القول عليه .

الثانى- أن احتجاج الجرجانى بأن (ولا تقولوا ثلاثة) يجب تقديره على ما يستلزم التوحيد ليس صحيحاً؛ لأنهم أرادوا أنه أصح للغرض العام .

الثالث – أن القول بخلو النظم من القرينة – على حذف المسند- لا يعتد به؛ لأن القرينة واردة لفظاً من خلال سياقات القصة، وعقلاً من خلال المقصود العام لها .

(١) عروس الأفراح جـ٢/ ١٢ (شروح التلخيص) .
(٢) البرهان جـ٣/ ١٣٧ .

الرابع- أن تسليط النهى على اللام الدالة على الوجود فى المسند (لنا) أوكد وأدخل فى تعميق النهى عن أصل الوجود .

الخامس- ما احتج به عبد القاهر وأتباعه أظهر وأقوى مما احتج به السبكى؛ لأنه واضح أن مثل قولنا: "ليس الكتب ثلاثة" يدل على وجود أصل الكتب، ويدل على نفى كونها ثلاثة .

السادس- أن النهى على تقدير المسند أوكد؛ لأن النهى عن وجود أصل الآلهة يدل من باب أولى على النهى عن تعددها بخلاف نفى التعدد فلا يستلزم نفى وجود الأصل كلية.

وإذا ثبت ذلك بقى أن تعرف حكمة بناء الكلام على حذف المسند وإيثار قوله (ولا تقولوا ثلاثة) على "ولا تقولوا لنا أو فى الوجود ثلاثة آلهة". ذهب الزركشى إلى أن الحكمة فى ذلك المبالغة فى النهى عن مطلق العدد المفهم للمساواة والشرك فى الألوهية بوجه (ما)، والتشنيع على النصارى الذين تجاوزوا الحد وأسرفوا فيه فجعلوا مع الله إلهين مريم والمسيح بل صرحوا بذلك فقالوا: "إن الله ثالث ثلاثة"، وتوبيخهم على سوء صنيعهم فى سلبه حقه (تعالى) وهو الانفراد بالألوهية. واستدل على ذلك بأن شأن النهى هنا شأنه فى قوله (تعالى): ﴿يَا أَيُّهَا

﴿الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾[1] فى الدلالة على المبالغة فى النهى عن مطلق الفعل، والتشنيع على من بالغوا فيه حتى تجاوزوا الحد فى التحريم[2].

أضف إلى ذلك أن فى الحذف فوائد أخرى منها :

١- الإمعان فى نفى الشرك وإثبات الوحدانية؛ إذ لو قيل: "ولاتقولوا لنا أو فى الوجود ثلاثة آلهة) لأوهم ذكر المسند إثبات وجود أصل الآلهة كذباً وافتراء؛ بناء على اعتقادهم، وبناء على ظاهر اللفظ عكس (ولا تقولوا ثلاثة) فإن الحذف مشعر بمعنى إيهام نفى وجودها لا بالنظر إلى الكذب والادعاء ولا بالنظر إلى اللفظ .

٢- المبالغة فى التهكم بهم؛ بتجاهل ما أثبتوه وعدم المبالاة به، وإظهار أنه من الحقارة والوضاعة بدرجة لا يستحق معها إن يجرى لفظه على الألسنة ولو فى مقام الرد والإنكار:

إذا دعاك السفيه فلا تجبه فخير من إجابته السكوت

٣- مواءمة الحذف للنظم كله فى الدلالة على معنى القوة والحسم فى الخطاب؛ لاقتضاء معنى الرد والإبطال مثل هذا

(١) آل عمران. آية ١٣٠ .
(٢) البرهان جـ٣/ ١٣٧ .

اللون من التعبير بخلاف الذكر ففيه طول وتراخ يتنافى وطبيعة هذا المعنى .

٤- المبالغة فى ذم المخاطبين، وتجسيد سفاهة عقولهم؛ من جهة أن بناء جملة مقول القول على لفظ التعدد وإسقاط المسند مشعر بإمعانهم فى الشرك وتغلغله فى قلوبهم حتى بلغوا فيه حداً جعل صفة الألوهية كأنها أصل فى مريم وعيسى فرع فى حق الذات العلية .

المبحث الثانى

التردد فى قوله (تعالى): {واعلموا أنما غنمتم من شيءٍ فأن لِلهِ خمسه} طرقه، ودلالاته.

سياق الشاهد:

روت مصادر الحديث والتفسير والسير من طرق مختلفة أنه لما وقعت غزوة بدر فى العام الثانى للهجرة؛ قال رسول الله (ﷺ): "من صنع كذا وكذا فله كذا وكذا" فسارع شبان الرجال إلى القتال، وجلس الشيوخ تحت الرايات من خلفهم فلما انتصر الإيمان على الكفر، وخلف الكفار ما خلفوا من الغنائم؛ جاء الشبان يطلبون جعلهم؛ فاعترض الشيوخ على استئثارهم بالغنيمة؛ محتجين بأنهم وإن كانوا جالسين إلا أنهم كانوا يحمون ظهورهم من العدو لو جاءهم من خلفهم، وارتقى النزاع حتى نشبت مغاضبة بين القوم، وساءت الأخلاق- كما يروى عبادة بن الصامت- فأنزل الله سورة الأنفال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1]، موضحاً إياهم أن حكم القسمة مقصور على الله ورسوله، وعلى كل مؤمن طاعة الله ورسوله فى الحكم، وألا يكون لهم بعده خيرة، وموضحاً أيضاً

(١) الأنفال آية ١.

ج هذه القسمة للرسول (ﷺ)، وذلك بأن توزع على خمسة
بة أربعة منها للشباب والشيوخ على السواء، والخمس
ى على خمسة أسهم: سهم لله ورسوله، وثان لذوى القربى،
ث لليتامى، ورابع للمساكين، وخامس لابن السبيل، وذلك
ه (تعالى): ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
رَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ
تُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ
لَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

وقد فعل الرسول ذلك وامتثل أمر ربه[2].

هذا. وقد جاء الإخبار عن منهج القسمة وإعلام المسلمين
ها على نحو مؤكد؛ إذ بنيت الآية على التصدير بالفعل الآمر
علموا)، واقتران المأمور به بـ(أن) فى قوله: "أنما غنمتم.."،
صدير خبر (أن) بالتوكيد فى قوله: "فأن لله خمسه".

وقد ذهب العلماء إلى أن جملة (فأن لله خمسه) مبنية على
كن واحد من ركنى الإسناد، وإضمار الركن الآخر، لكنهم
تلفوا فى تقديره على مذهبين:

(١) السورة. آية ٤٢.
(٢) الجامع الصحيح المسند جـ٢/١٩٠، سيرة ابن هشام جـ٢/٤٩٠، ٤٩٥، أسباب النزول للواحدى/١٣٢، تفسير القرآن العظيم

المذهب الأول- حمل الكلام على حذف مسند إليه مبتدأ، وجملة (فأن لله خمسه) فى تأويل مصدر وقع مسنداً، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره خبر (أن) فى (أنما)، والأصل "واعلموا أنما غنمتم من شىء فهذا الحكم". لكن تعيين مادة المسند إليه جاء عندهم على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول- وهو مذهب محمود الكرمانى، وأبى الحسن الباقولى، فقد رأيا تقديره لفظ (الأمر أو الشأن)؛ على أن الأصل: "فأمره وشأنه أن لله خمسه"، وذلك قول الكرمانى: "قوله: واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه" (ما) هى الموصولة و(غنمتم) صلته، والضمير محذوف، وقوله: "فأن لله خمسه" خبر (أن) ومحله رفع، والتقدير: فالأمر أن لله خمسه"[1]. وكذا لفظ الباقولى[2].

الوجه الثانى- وهو مذهب أبى البركات الأنبارى، وأبى حيان فقد قدراه بلفظ "الحكم أو فحكمه) على أن الأصل "فالحكم أو فحكمه أن لله خمسه". يقول الأنبارى: (ما) اسم موصول بمعنى (الذى) و(غنمتم) صلته، والعائد إليه محذوف تقديره:

(١) غرائب التفسير جـ١/٤٤٠.
(٢) كشف المشكلات جـ١/٤٩١.

نمتموه (فأن لله خمسه) مبتدأ محذوف تقديره: (فحكمه أن لله خمسه)[1]، وكذا أبوحيان[2].

الوجه الثالث- وهو مذهب الفخر الرازى؛ إذ قدره بلفظ حق أو واجب) على أن الأصل "فحق أو فواجب أن لله خمسه"[3].

فالملاحظ أن أنصار هذا المذهب، وإن اتفقوا فى نوع المقدر إلا أنهم اختلفوا فى مادته، ولا شك أن ثمة فرقاً فى معنى النظم على الوجوه الثلاثة؛ لأن لكل مادة دلالة فى اللغة تفترق فيها عن الأخرى؛ فمن هذه الجهة أرى أن الحمل على تقدير الأمر أبلغ؛ لما فيه من الإشعار بالمبالغة والإمعان فى الغرض المسوق له الكلام وهو نسبة توزيع الغنيمة على النحو المذكور إلى الله (تعالى)، وتقريره فى نفوس المسلمين، وحثهم على مزيد العناية به وذلك من أربع جهات:

الأولى- أن الأمر فى اللغة أخص من الحكم؛ إذ يفيد الزيادة والمبالغة فيه؛ لأن الحكم هو القضاء بالشىء مع جواز الإلزام به أو (لا)، والأمر القضاء بالشىء مع التكليف والإلزام بتحصيله، يقول الراغب فى هذا الفرق: "والحكم بالشىء أن

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١/٣٨٧.
(٢) البحر المحيط جـ٥/٣٢٦.

تقضى بأنه كذا أو ليس كذا سواء ألزمت ذلك غيرك أو لم تلزمه"[1]، "والأمر الشأن وجمعه أمور، ومصدر أمرته إذا كلفته أن يفعل شيئاً"[2]؛ من ثم كان فى إيثار الأمر خصوصية معنى الإلزام والتشديد على امتثال المراد.

الثانية- أن استعمال مادة الأمر فى القرآن لا يتأتى إلا فى سياق توكيد المعانى والترغيب فى كمال العناية بها على نحو ما ترى فى قوله (تعالى): ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ﴾[3]. وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[4]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[5]، وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلا وَاحِدَةٌ﴾[6].

فلم يعبر بمادة الحكم فى مثل هذه السياقات، والمعنى المسوق له الكلام هنا يفتقر إلى التوكيد؛ لاختلاف المسلمين حول الغنائم وتعجلهم بسؤال الرسول عنها؛ لا سيما أنها كانت

(١) المفردات/١٢٦.
(٢) المصدر/٢٤.
(٣) هود. آية ١٢٣.
(٤) يس. آية ٨٢.
(٥) آل عمران. آية ١٥٤.
(٦) القمر. آية ٥٠.

أول الغزوات فكانت الأذهان متعلقة بها. كما تشير إلى ذلك رة الأنفال التى هى موطن الشاهد.

الثالثة- ما تشعر به مادة الأمر من تعظيم المتكلم وعلو زلته، وأهمية المعنى المراد وترهيب المخاطبين من التراخى التقصير فيه.

الرابعة- خلو مادة (حق أو واجب)- على ما قدره رازى- من المعانى السابقة.

المذهب الثانى- حمل الكلام على حذف مسند خبر، وجملة فأن لله خمسه) مسند إليه مبتدأ، وقدره الزمخشرى[1] ومن عه كالبيضاوى[2]، وأبى السعود[3] مقدماً بالمواد (حق أو اجب أو ثابت أو لازم)؛ على أن الأصل "واعلموا أنما غنمتم ن شىء فأن لله خمسه وللرسول... حق أو واجب أو ثابت أو زم"، والمعنى: فهذا الحكم حق إلى أخره. ويفهم من كلام لزمخشرى أن بناء النظم على هذا الوجه فيه ثلاثة فوائد:

(١) الكشاف جـ٢/١٢٦.
(٢) أنوار التنزيل/٢٥٨.
(٣) إرشاد العقل السليم جـ٤/٢٢.

١- تقرير الغرض المسوق له الكلام فى عقول السامعين؛ من جهة أن الكلام فى حال الذكر يكون نصاً فى واحد من هذه المواد فيفيد الحكم من طريق واحد بخلاف كثرة التقديرات؛ إذ تفيده من طرق عدة؛ ذلك أن كثرة التقديرات فى حكم تكرار الإسناد؛ مما يلزم عليه معنى التثبيت والتوكيد وكأن النظم عليها: لا محيص ولا مفر من ثبات الخمس فيه ولا سبيل البتة إلى التراخى عن ذلك أو التفريط فيه.

٢- تنبيه السامعين إلى أهميته وتجسيد قيمته وفضله.

٣- ترغيبهم فى مزيد العناية به وسرعة الامتثال لتحقيقه وهو فى ذلك يعول على قاعدة (زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى).

يقول فى هذا التوجيه " (فأن لله) مبتدأ خبره محذوف تقديره: فحق أو فواجب أن لله خمسه، وروى الجعفى عن أبى عمر: فإن لله. بالكسر، وتقوية قراءة النخعى: قلله خمسه، والمشهورة آكد وأثبت للإيجاب كأنه قيل: فلا بد من ثبات الخمس فيه ولا سبيل إلى الإخلال به أو التفريط فيه؛ من حيث إنه إذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدرات كقولك:

ابت، واجب، حق، لازم، وما أشبه ذلك كان أقوى لإيجابه من نص على واحد"[1].

وعندى أن حمل النظم على المذهب الأول (فالأمر أن لله خمسه) أنسب للغرض المسوق له الكلام؛ من عدة جهات:

١- لما كان قوله: "فأن لله خمسه" هو الأهم لدى المتكلم، وعليه المعول فى الخطاب، وكان الإخبار عن إخراج الخمس ثقيلاً على النفوس؛ اقتضى ذلك تهيئتها لتلقيه، واستحضارها لسماعه حتى يتمكن فيها فضل تمكن؛ وذلك لا يتأتى إلا بتقدير المسند إليه الذى يبعث فى النفس تشويقاً إلى معرفة المسند المحكوم به، فإذا جاء صادف القبول والتمكين، بخلاف ما لو قيل: "فأن لله خمسه حق" بجعل جملة (أن) مسنداً إليه، فلا يشعر بالتشويق ولا يفضى إلى التوكيد.

٢- أن النظم والحال كذلك يؤول إلى معنى (فالأمر هذا الحكم) وهو مبنى على تعريف الطرفين، فيفيد قصر حال الغنائم على المحكوم به وهو أن لله خمسه دون غيره من الأحوال والأمور قصر موصوف على صفة قصراً حقيقياً ادعائياً؛ للمبالغة فى الصفة المذكورة فى المسند، وإظهار أن

(١) الكشاف جـ٢/١٢٦.

المسند إليه بلغ فيها الغاية حتى لكأن الصفات الأخرى الثابتة له إلى جانب المذكورة، صارت كأنها لا يعتد بها، وفى ذلك ما فيه من توجيه عناية المسلمين كلها إلى هذه الصفة ونصب جل اهتمامهم نحوها، أما بناء النظم على تقدير المسند هكذا "فأن لله خمسه حق أو واجب" فلا يشعر بشىء من ذلك.

٣- أن الكلام عليه أوجز؛ لأن المقدر فيه كلمة واحدة هى (فالأمر) عكس تقدير المسند؛ إذ فيه كلمتان أو أكثر (حق أو واجب)، والحمل على الأوجز أبلغ، وما ذهب إليه الزمخشرى من أن كثرة التقديرات تفيد توكيد الحكم يفيده تعريف الطرفين فى حال المسند إليه وزيادة.

٤- أن حمل النظم على ما يجعل المذكور خبراً أولى؛ لأنه محط الفائدة- كما سبق فى آية "ولا تقولوا ثلاثة".

٥- الإمعان فى توكيد الحكم؛ من جهة تخييل أن المسند إليه المحسوس وهو حال الغنائم صار الحكم نفسه؛ فكأن الذات غيبت فى الصفة.

٦- سلامته من التكلف عكس ما رآه الزمخشرى فمعول فيه على التعسف فى الربط بين هذه التقديرات وبين دلالتها على التوكيد.

وذهب الفراء والقرطبى إلى سلامة النظم من الحذف، واعتبار الفاء داخلة على جملة (أن لله خمسه) لا على مقدر- كما سبق- مستندين فى ذلك إلى أنها فى حكم الجواب لجملة (أنما غنمتم من شىء)؛ قياساً على جملة الاستفهام فى قوله (تعالى): ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾[1].وهو مفاد قول الفراء: "وقوله: "واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه" دخلت (أن) فى أوله وآخره؛ لأنه جزاء بمنزلة قوله: "كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله"، وبمنزلة قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2]. ومفاد كلامه أن المذكور كاف فى التعبير عن المراد وأن بناء النظم على عدم الحذف أولى وأوفق. ولما كان الكلام إذا تردد بين وجهين حمل على أيهما أقوى فى إظهار المعنى كان الحمل على ما سبق من حذف المسند إليه هو الذى يساعد عليه السياق وتعززه قرائن الأحوال، وكذا لفظ القرطبى[3].

(١) التوبة. آية ٦٣.
(٢) معانى القرآن جـ١/٤١١.
(٣) الجامع لأحكام القرآن جـ٥/٢٨٤٩.

المبحث الثالث

التردد فى قوله (تعالى): "فصبر جميل". طرقه، ودلالاته.

سياق الشاهد:

ورد هذا الشاهد فى معرض الحديث عن نبى الله يوسف (عليه السلام) وما أصابه من أذى إخوته له؛ حقداً عليه؛ وحسداً له؛ ذلك أن الله (تعالى) رزق سيدنا يعقوب(عليه السلام) باثنى عشر ولداً، فلما أن كان يوسف؛ رأى فى نومه وهو صغير رؤيا غريبة أثارت اهتمامه مفادها أن أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رآهم له ساجدين. فما كان منه إلا أن سارع إلى أبيه وقص عليه ما رأى؛ لعله أن يكشف له ما يزيل غرابته. فأخبره أن الله (تعالى) جاعل له شأناً ومكانة سامية عنده فسيمن عليه بنعمتين عظيمتين: اصطفائه له نبياً من الأنبياء، تعليمه تفسير الرؤى والأحاديث، وأوصاه أن لا يطلع إخوته على ذلك فيوسوس لهم الشيطان أن يحسدوه ويحيكوا له الأذى ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[1].

وكما يشير إليه كلام سيدنا يعقوب فإنه منذ ذلك الحين خشى على يوسف من إخوته وظهر عليه ذلك فكان لا يدعهم

(١) يوسف. آية ٥.

دون به إلا قليلاً على حد قوله (تعالى): ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[1]. فلما أن رأوا ميله إليه وإلى أخيه مين تآمروا على أن يفرقوا بينه وبينه؛ ليخلو لهم قلبه ﴿إِذْ وا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي لَالٍ مُبِينٍ. اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ﴾[2].

فاحتالوا على أبيهم وأظهروا له شدة حبهم ليوسف، بوا منه أن يرسله معهم؛ ليلعب- كما يلعب الصبية- عدوه أن يحافظوا عليه، لا يخشى عليه من الذئب، فلما له معهم أجمعوا أن يلقوه فى قاع البئر، وقد فعلوا، ثم ا عشية النهار وقد جاءوا بقميصه ملوثاً بدم شاة كذب، فما لغوا أباهم حتى بادروه بالبكاء وأخبروه بأن الذئب أكله، عوه على قميصه؛ ليصدقهم فيما يقولون، وطبيعى أن سيدنا ب (عليه السلام) لن يصدق؛ لأنه خشى عليه منهم من أول الأمر، لأ قلبه خوفاً؛ أن يصيبه مكروه. وقد تملكه هذا الشعور إذ يوسف مع إخوته وكأنه كان يتوقع أن سيفعلوا؛ فلما أن وه بادرهم بما كان يحس به نحوهم من الحسد وتدبير ، مؤكداً إياهم أنهم يكذبون عليه وأنهم أنزلوا به أذى،

السورة. آية ١١.
السورة. الآيتان ٨، ٩.

وليس أمامه إلا الصبر والرضا بقضاء الله وقدره[1] فقال: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[2]. وقد اختلفوا فى تقدير الركن المحذوف فى قوله (تعالى): "فصبر جميل" على مذهبين:

المذهب الأول- حمل الكلام على إضمار مسند إليه مبتدأ تقديره (الأمر أو الشأن) و(صبر جميل) مسند خبره. والأصل (فالأمر والشأن صبر جميل)؛ لوروده فى كلام العرب؛ إذ كان من طرقهم ابتداء الكلام بمصدر مرفوع؛ على إضمار مبتدأ له، وهو مراد سيبويه بقوله: "وقد جاء بعض هذا رفعاً مبتدأ ثم بنى عليه....."[3] إلى أن قال: "ومثل الرفع "فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون" كأنه يقول: الأمر صبر جميل"[4]. واستند فى ذلك إلى دليلين:

الأول- أن يونس بن حبيب زعم أن رؤبة بن العجاج أنشد بيت هنياً بن أحمد الكنانى من قبيلة مذ حج:

عجب لتلك قضية، وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

(١) البداية والنهاية لابن كثير جـ١/٢٠٣- ٢٠٧، تفسير القرآن العظيم للمؤلف جـ٢/٥١٧- ٥٢٣، قصص الأنبياء/١٥٤- ١٥٧، النبوة والأنبياء/٢٧٠- ٢٧٤.
(٢) يوسف. آية ١٨.
(٣) الكتاب جـ١/٣١٩.
(٤) المصدر والجزء/٣٢١.

برفع (عجب).

الثانى- أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم يروى البيت الآتى:

فقالت: "حنان؛ ما أتى بك ههنا؟ أذو نسب أم أنت بالحى عارف؟

برفع (حنان)، وسمع آخر يجيب على من سأله: كيف أصبحت؟: "حمد لله، وثناء عليه" بالرفع.

فالمصادر: عجب، وحنان، وحمد، وثناء مرفوعة على إضمار مسند إليه تقديره فيها كلها: الأمر والشأن عجب، والأمر والشأن حنان... ومن ذلك على نهج الآية قول الشاعر:

يشكو إلى جملى طول السرى صبر جميل؛ فكلانا مبتلى

برفع (صبر جميل) على الوجه نفسه[1].

وقد كان الفراء دقيقاً، بارعاً حين كشف عن مراد سيبويه من بناء النظم فى الآية على تقدير المسند إليه، فقد ذكر أن المغزى من ذلك عنده- مناسبته للمعنى المراد وتقريره؛ ذلك أن مقصود سيدنا يعقوب (عليه السلام) بعد أن جاء إخوة يوسف بالكذب- إظهار التحسر على فقده، وتسلية نفسه، وتجسيد أن

(١) المصدر والجزء ٣١٩- ٣٢١.

الإنسان إزاء مثل هذا الخطب الجسيم لا يملك إلا أن يتكئ على الصبر.

وبناء العبارة على هذا النحو (فالأمر صبر جميل) هو الموافق له؛ لأنها على تعريف الطرفين فى حكم (ما أمرى إلا الصبر الجميل)؛ فتفيد قصر المسند إليه الذى هو الأمر والشأن على المسند الذى هو (صبر جميل)، ونفيه عن كل ما سواه قصر موصوف على صفة قصراً حقيقياً ادعائياً؛ للدلالة على تفخيم صفة الصبر وتهويلها، والتنبيه إلى أنه لا بد أن يبلغ فيها الغاية حتى تستولى على كيانه وتملأ عليه أقطار نفسه حتى لكأن الصفات الأخرى الثابتة إذا قيست بنسبة الصبر تصير كأنها فى حكم العدم؛ لقلتها وضآلتها. وإلى هذا التفسير يشير الفراء بقوله: "وقوله: "أمراً فصبر جميل" الصبر الجميل مرفوع؛ لأنه عزى نفسه، وقال: "ما هو إلا الصبر"[1]، وذكر هذا الوجه- أيضاً- أبوعبيدة[2]، والشريف المرتضى[3].

المذهب الثانى- حمل الكلام على جواز الوجهين سواء بسواء، إما إضمار مسند إليه- على ما سبق- وإما مسند خبر،

(١) معانى القرآن جـ٢/٥٣.
(٢) مجاز القرآن جـ١/٣٠٣.
(٣) غرر الفوائد ودرر القلائد جـ١/١٠٦، ١٠٧.

له: "صبر جميل" مسند إليه. والأصل (فصبر جميل أمثل
ى)، والمعنى على هذا الوجه إفادة أن الصبر الجميل الذى
زع فيه ولا شكوى إلى الخلق- بعد ما حدث- أفضل من
غير جميل فيه الجزع والشكوى. وهو مذهب
خشرى[1]، ومن تبعه كبدر الدين بن مالك[2]، والقرطبى[3]،
ضاوى[4]، وأبى حيان[5]، والخطيب[6]، والسعد[7]، وأبى
ود[8]. يقول الزمخشرى: "قصير جميل" خبر أو مبتدأ؛
ه موصوفاً أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أمثل"[9]،
ره من بعده- مما ذكرت- عيال عليه فى ذلك.

وبناء على ما سبق يظهر الفرق فى المعنى بين (فالأمر
جميل) بتقدير المسند إليه، وبين (فصبر جميل أمثل)
ر المسند؛ فالمعنى المسوق له الكلام على الأول إفادة أن

الكشاف جـ٢/٢٤٦، المفصل جـ١/٧٧.
المصباح/١٣.
الجامع لأحكام القرآن جـ٥/٣٤٧٥- ٣٤٧٦.
حاشية الشهاب جـ٥/١٦٣.
البحر المحيط جـ٦/٢٥١.
الإيضاح بحاشية البغية جـ١/١٦٣.
المطول/٣٠٤، ٣٠٥.
إرشاد العقل السليم جـ٤/٢٦٠.
الكشاف جـ٢/٢٤٦.

أمر سيدنا يعقوب وحاله- بعد ما حدث- صبر جميل، وعلى الثانى أن الصبر الجميل أفضل من غيره؛ فالمقصود بالحديث على الأول حال سيدنا يعقوب، وعلى الثانى: الصبر الجميل.

وإذا كان ذلك كذلك فأى المذهبين أنسب، وأقوى؟ تقدير المسند إليه على ما رآه سيبويه والفراء أم جواز الوجهين على ما رآه الجمهور؟

والجواب أن المحققين فى ذلك على فريقين:

الفريق الأول- الحمل على إضمار المسند إليه، وهو قول الفراء، والباقولى، والخطيب القزوينى، والعلوى، والبهاء السبكى. ولكل وجهته فى التعليل، فاستند الفراء إلى أن من مذاهب العرب رفع الاسم الواقع بعد القول بمسند إليه محذوف والكلام هنا من هذا الباب؛ لوقوعه مقول القول فى الحكاية عن سيدنا يعقوب (قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل".

يقول: "وقوله: "لا تقولوا ثلاثة" أى: تقولوا: هم ثلاثة. كقوله (تعالى): "سيقولون ثلاثة رابعهم"؛ فكل ما رأيته بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم"[1]، ومفهوم كلام الباقولى أنه اعتبر الآية أصلاً فى تقدير

(١) معانى القرآن جـ١/٢٩٦.

لمسند إليه فى قوله (تعالى): ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[1]، وقوله: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[2]، وقولـه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[3] أمل قوله: "وأما قوله (تعالى): "ويقولون طاعة"، وقوله: "قل لا قسموا طاعة معروفة"، وقوله: "طاعة وقول معروف"، فالمبتدأ ضمر فى جميعه والمعنى والتقدير: "ويقولون: أمرك طاعـة"، قل لا تقسموا أمرنا طاعة"، وكذلك "طاعة وقول معـروف" أى مرنا طاعة. فحذف المبتدأ كقوله: "فصبر جميـل" أى "فشـأنى صبر جميل"[4]، واستند الخطيب إلى ستة أدلة:

أولها: أن حذف المبتدأ أكثر شيوعاً فى كلام العـرب مـن خبر؛ فالحمل على المشهور أولى. ثانيها: كونه مناسباً للمعنى مراد؛ إذ الغرض من القصة مدح سيدنا يعقوب بتحليه بالصبر الرضا بقضاء الله وقدره، وهذا المعنى يتأتى على إسناد الصبر جميل إليه لا إسناد الصبر غير الأمثل إلى الصبر الأمثـل؛ لأن معنى على الثانى الإخبار عن الصبر الجميـل ولـيس كـذلك. ثها:توفر قرينة فى حال تقدير المسند إليه ترشد إليه وهى ما ستدعيه الحدث من إثبات الصبر إلى سيدنا يعقوب عكس تقدير

1) النساء. آية ٨١.
2) النور. آية ٥٣.
3) محمد. آية ٢١.
4) جواهر القرآن جـ١/١٨٦.

المسند فلا يساعد عليه السياق. يقول البابرتى فيما نقله عنـه: "وقوله: "فصبر جميل" وهو حكاية عـن قـول يعقـوب لبنيـه (عليه السلام) لما رجعوا بلا يوسف (عليه السلام): "بل سولت لكم أنفسـكم أمراً فصبر جميل" نظير طلب تكثير الفائدة بالمذكور؛ من حملـة تارة على حذف المبتدأ، وأخرى على خلافه، لكن حملـه علـى حذف المسند إليه أولى من أوجه: أحدها: أن حذف المبتدأ أكثر، وحمل الشىء على الأكثر أولى. الثانى: أن الكلام سيق للتمـدح بمحصول الصبر له، فجعل المبتدأ محذوفاً يحصل هذا المقصود، وجعل خلافه (لا)؛ لأنه غير مخبر بأن الصبر أجمل لمن قام به؛ ولذلك يقول المتكلم: الصبر الجميـل أجمـل، ولـم أرزق منـه بشىء. والثالث: أنه إذا كان المحذوف هو المبتدأ كانت قرينـة حالية وهو قيام الصبر دليلاً على المحذوف، وإذا كـان الخبـر المحذوف (لا)"[1].

ورد البابرتى دليل القرينة؛ لسببين: الأول- أن تمدح سيدنا يعقوب بحصول الصبر له لا يصلح كونه قرينة لحذف المسـند إليه دون المسند- كما ذهب- لأنه يصلح لهما؛ مـن ثـم رأى البعض حمل قرينة ترجيح المسند على القرينة الحالية العامـة، وذلك أنه إذا قيل: "صبر جميل" صرفت نسبة الصبر إلى مسـند

1) شرح التلخيص/٢٦٧.

يعود على المتكلم[1]، وقد أكد السعد ذلك حينما جعل شيوع
ق بعبارة (الصبر خير) عند كل مكروه دليلاً على نسبة
بر إلى نفسه[2]. الثانى- أن تقدير المحذوف من جنس
كور أولى[3]. وهذا السبب الثانى- عندى ليس على إطلاقه
ما يكون إذا لم يوجد مانع من تقديره غيره؛ فالمعول عليه
ورة المعنوية لا الصورة اللفظية، لذا كان ابن هشام دقيقاً
ن وضع لذلك معياراً سديداً فقال: "ينبغى أن يكون المحذوف
لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر فى: ضربى زيداً قائماً)
ربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديراً دون (إذ كان أو
كان)، ويقدر (اضرب) دون (أهن) فى (زيداً اضربه"، فإن
ع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له،
أول نحو: زيداً اضرب أخاه. يقدر فيه: (أهن) دون (اضرب)؛
ى قلت (زيداً أهن أخاه) قدرت (أهن)، والثانى: نحو (زيداً
ر به) تقدر فيه (جاوز) دون (امرر)؛ لأنه يتعدى بنفسه"[4].

) المصدر والصفحة.
) المطول/٣٠٥.
) شرح التلخيص للبابرتى/٢٦٧.
) مغنى اللبيب جـ٢/١٦٢.

ورد السعد دليل القرينة من وجه آخر وهو أن القرينة لا تصلح مرجحاً يعول عليه فى هذا الشأن؛ لأنها شرط فى صحة الحذف، فإذا لم توجد لا يصح الحذف من أساسه[1].

رابعها: تقويته بقراءة النصب "صبرى صبراً جميلاً"؛ لموافقته إياه فى توكيد نسبة الصبر الجميل إلى سيدنا يعقوب؛ من جهة أن "صبرى صبراً جميلاً" يفيد إثبات الصبر إلى نفسه، وتوكيده إياه بتخييل كون ذاته هى الصبر الجميل وإبرازها فى صورة المعقول؛ للمبالغة فى اتصافها به عكس تقدير المسند فليس له ما يؤيده، وذلك قول البهاء السبكى، فيما نقله عنه: "قال الخطيب: ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناها فى النصب، وفى النصب إذا قلت: "صبرى صبراً جميلاً" فأنت مخبر بمحصول الصبر لك؛ فحذف المبتدأ يوافق معنى النصب"[2].

خامسها: أن الأصل فى المبتدأ التعريف، فحمل الكلام على ما يجعل المبتدأ فيه معرفة أبلغ وهو ما يوافقه وجه "فالأمر أو فأمرى صبر جميل"؛ فإن قيل: فالمبتدأ فى حال تقدير المسند معرفة أيضاً؟ قيل: إنه فى الأول معرفة بالأصالة وفى الثانى

(١) المطول/٣٠٥.
(٢) عروس الأفراح جـ١٢/٢، المطول/٣٠٥.

رفة بالواسطة عن طريق وصف النكرة (صبر) بصفة
ميل)؛ ولا شك أن تقديم الأصل على الفرع أولى[1].

سادسها: أن المعنى المفهوم من قولنا: "صبر جميل" أنه
ل من صبر غير جميل وليس هذا مناط المقصود وإنما
ناط على أن الصبر الجميل أمثل وأفضل من الجزع والشكوى
ى الناس[2].

ووافق العلوى الخطيب فى الدليل الثانى إذ قال: "ومن
واضع التى يحتمل أن يكون المحذوف فيها إما المبتدأ وإما
بر قوله (تعالى): "فصبر جميل" فيحتمل أن يكون المبتدأ
ذوفاً، وتقديره: "فأمرى صبر جميل" ويحتمل أن يكون من
حذف الخبر، وتقديره: (فصبر جميل أجمل)، وحذف الخبر
ن كان وراداً على جهة الكثرة لكن حذف المبتدأ ههنا يكون
غ؛ لأن الآية وردت فى شأن يعقوب؛ فلا بد من أن يكون
اك اختصاص به، فإذا كان تقديره: (فأمرى صبر جميل) كان
ص به وأدخل فى احتماله للصبر واختصاصه به"[3].

وحكى ابن هشام والبهاء السبكى عن الواسطى أن الحكمة
ى ترجيح المسند إليه أن الخبر محط الفائدة؛ فالحمل على ما

) المصدر/ ٣٠٥.
) المصدر والصفحة.
) الطراز جـ٢/١١٨.

يجعله مذكوراً أولى، وهو ما يحصله حذف المسند إليه[1].
والحق أنه ليس بالضرورة الإبقاء على الخبر، لهذه العلة وإنما المعيار مدى مطابقة الوجه المقدر لمقتضى الحال.

الفريق الثانى: تقوية حمل النظم على الوجهين دون تفضيل لأحدهما على الآخر. وإليه ذهب السكاكى[2]، وبدر الدين ابن مالك[3]، والسعد[4]، وابن يعقوب[5]، ومن حذا حذوهما مستندين إلى أن فى هذا تكثيراً للمعنى، وتضعيفاً للفائدة؛ من جهة أن (فأمرى صبر جميل) على تقدير المسند إليه، و"صبر جميل أمثل" على تقدير المسند يدل على معنيين أو فائدتين: الأولى- إخبار سيدنا يعقوب (عليه السلام) عن نفسه بالصبر الجميل وإثباته له. الثانية- إخباره عن الصبر الجميل بأنه أفضل وإثباته له، والمقام هنا يتسع للتكثير ويساعد عليه، عكس ما لو جزم بالحمل على أحدهما فيكون دون الحمل عليهما فى مرتبة الفائدة؛ إذ يفيد حكماً واحداً؛ حيث يكون نصاً فيه وحده. والكلام إذا تردد بين وجهين أحدهما أكثر إفادة من الآخر فالحمل على الأكثر أولى وأبلغ. وهكذا الشأن عندهم فى كل ما

(١) مغنى اللبيب جـ٢/١٦٢، عروس الأفراح جـ٢/١٢.
(٢) المفتاح/٩٩.
(٣) المصباح/٣٧.
(٤) المطول/٣٠٥.
(٥) مواهب الفتاح (شروح التلخيص) جـ٢/١٠

من الكلام مبنياً على ركن واحد، واحتمل الوجهين. يقول
اكى فى هذا التوجيه: "وإما طلب تكثير الفائدة بالمذكور؛
حمله عليه تارة، وحملة على غيره أخرى، كقوله: "فصبر
"، وقوله: "طاعة معروفة"؛ لحملهما تارة على (فصبر
أجمل، وطاعة معروفة أمثل)، وحملهما أخرى على
ى صبر جميل، وطاعتكم طاعة معروفة أى معروفة بالقول
الفعل)[1]، وتبعه الآخرون فى ذلك مع اختلاف اللفظ ليس

وبعد. فإن الراجح عندى الحمل على حذف المسند إليه؛
عدة جهات:

أن إيثار وجه منهما أدق وأظهر فى مفهوم البلاغة؛ لبيان
مرتبة كل باعتبار علاقته بالغرض المسوق له الكلام؛
بحيث يتضح الراجح من المرجوح أو المقصود بالأصالة
من المقصود بالتبعية على نحو ما ينتهجه علماء أصول
الفقه فى بيان الراجح من المرجوح فى الأحكام الشرعية،
ولم لا وهذا النهج فى الدراسات البلاغية أحق وأولى؛ لأنه
المعول عليه فى استنباطها؟؛ وعلى هذا فالفائدة المفهومة
من تقدير المسند إليه راجحة، والمفهومة من تقدير
المسند مرجوحة؛ لكون الأولى ألصق بالغرض وأدخل؛

المفتاح/٩٩.

يشهد لذلك النقل والعقل معاً، فأما النقل فإن الأدلة صريحة فى إسناد الصبر إلى الإنسان حال الابتلاء؛ إذ الأمر يتعلق به لا بالصبر، وما يتعلق بالصبر يأتى ملحقاً به. وأما العقل فإن الإنسان فى وقت الابتلاء يخبر عن صبره لا عن الصبر منفصلاً عنه.

٢- ما نبه إليه سيبويه من أن الأحق بالإضمار هو الأحق بالإظهار لو أظهرته، وهذا معيار دقيق بنى عليه تخريج النظم فيما جاء من كلامهم على ركن واحد وإليه يشير بقوله: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر فى نيته هو المظهر فإنه يقول: "أمرى وشأنى حمد الله، وثناء عليه"، ولو نصب لكان الذى فى نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ يبنى عليه ولا ليكون مبنياً على شىء هو ما أظهر. وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

قالت: "حنان. ما أتى بك هنا؟ أنو نسب أم أنت بالحى عارف؟

لم ترد: حن. ولكنها قالت: "أمرنا حنان" أو "ما يصيبنا حنان. وفى هذا المعنى كله معنى النصب"[1].

(١) الكتاب جـ١/٣١٩، ٣٢٠.

- ما جاء عن الفراء[1] من تقدير المسند إليه مقدماً فى كل ما جاء بعد القول مرفوعاً بلا رافع من نحو قوله (تعالى): ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[2]، وقوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾[3]، ويؤكده بناء الكلام فيما ذكر بعد القول على تقديم المسند إليه من نحو قوله (تعالى): ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ..﴾[4]، وقوله: ﴿قُلْ مَن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[5]، وقوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ..﴾[6].

- ما جاء عن ابن كثير من أن قوله (تعالى): "فصبر جميل" فى حكم قوله: "فأصبر صبراً جميلاً" بالإخبار عن نفسه وجعل الصبر مسنداً له وضمير المتكلم مسنداً إليه، فدل ذلك على أن الحمل على ما يجعل الصبر مسنداً، وسيدنا يعقوب مسنداً إليه أولى وأبلغ[7].

(١) معانى القرآن جـ١/٢٩٦.
(٢) النساء. آية ٨١.
(٣) هود. آية ٦٩.
(٤) الأنعام. آية ٦٤.
(٥) يونس. آية ٣٤.
(٦) سبأ. آية ٢٤.

٥- أن النظم على المسند إليه فيه مبالغة بتحليه بالصبر وأنه بلغ فيه الغاية حتى ليخيل إليك أنه صار الصبر نفسه، وفى هذا دلالة على تجسيد كمال الرضا بقضاء الله وقدره بخلاف المسند فإن المعنى فيه الحكم على الصبر نفسه لا على يعقوب وهو خلاف المراد.

٦- مواءمة حذف المسند إليه للغرض المسوق له الخبر؛ إذ المراد إظهار التحسر، وهو معنى يفتقر إلى قسط كبير من الصبر؛ الأمر الذى يفيده انتظام الكلام على المسند إليه بخلاف تقدير المسند؛ لأن الصبر الجميل نسبى.

٧- قوة المعنى على هذا الوجه؛ لأن اللفظ فيه أوجز؛ حيث يشتمل على أربع كلمات (فأمرى صبر جميل) بخلاف اللفظ فى الثانى فيشتمل على سبع كلمات (فصبر جميل أمثل من صبر غير جميل)؛ لذا اعتاد الناس حينما يصيبهم الخطب العظيم يبادرون إلى الإيجاز فى التعبير عن الصبر فيقولون: "يا صبرى" أو "الصبر يا رب"، وقد نبه ابن هشام إلى ذلك فى المفاضلة بين المقدرين إذ يقول: "بيان مقدار المقدر. ينبغى تقليله ما أمكن؛ لثقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش فى: "ضربى زيداً قائماً" "ضربه

قائماً" أولى من تقدير باقى البصريين: "حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً"؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة"[1].

المحافظة على حسن النظم وتواءمه؛ برعاية صفة الإيجاز الشائعة فيه والتى بنى عليها كما يفيده قوله (تعالى): ﴿وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ، قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً﴾[2]، وقوله بعد: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[3]؛ حيث بنى النظم كله على الإيجاز والتوكيد.

أن المقام هنا مقام مفاجأة سيدنا يعقوب بخبر غريب عليه؛ الأمر الذى يستوجب حمل الرد على ما يجسد حال الإنسان فى هذا الشأن مما يعتريه من الحزن الشديد والغضب الكبير الذى لا يملك أن يكتمه؛ على حد قوله (تعالى)؛ حكاية عن السيدة سارة: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ: عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾[4].

مغنى اللبيب جـ٢/١٦١.
يوسف. آية ١٨.
يوسف. آية ١٨.
الذاريات. آية ٢٩.

١٠- أن فى هذا الوجه مباشرة أولاده بالخطاب، ومجابتهم بسوء خلقهم وعظيم جرمهم وتوبيخهم على ذلك، عكس تقدير المسند فليس بهذه المرتبة من المجابهة والتوبيخ.

١١- أن المعنى على حذف المسند إليه يدل على ما يدل عليه تقدير المسند باللزوم والتبعية، من جهة أن تخييل كونه أصبح الصبر نفسه يلزم عنه من باب أولى أن صبره صبر جميل لا جزع فيه ولا شكوى، وليس الأمر كذلك على الوجه الآخر؛ لأنه لا يتمخض عن كون الصبر الجميل أفضل من الصبر غير الجميل أنه قد بلغ الغاية. كما يشعر به الأول.

تتمة. ما سبق من البحث والتحقيق فى قوله (تعالى): صبر جميل" إنما هو على قراءة الجمهور بالرفع، لكن الشاهد ء على وجه آخر قرئ بالنصب هكذا "فصبرا جميلا". وهى قراءة أبى بن كعب، والأشهب، وعيسى بن عمرو، كسائى[1].

وخرجه الفراء، ومن نحا نحوه على إضمار فعل أمر، لأصل (فاصبر صبراً جميلاً). والجملة طلبية الغرض منها أمر بدنا يعقوب (عليه السلام) نفسه بتحصيل الصبر الجميل. واستدلوا ى ذلك بأنه جاء على منهج العرب فى كلامهم؛ إذ كان من رق التعبير عندهم أمر المتكلم نفسه بإنشاء الفعل ومن ذلك ل الشاعر، يحث جمله على تحصيل الصبر حين شكا إليه شقة كثرة السفر ليلاً :

شكو إلى جملى طول السرى صبر جميل؛ فكلانا مبتلى

يقول الفراء: "وقوله: "فصبر جميل" مثل قوله: "فصيام ثة أيام" "فإمساك بمعروف"، ولو كان "فصبراً جميلاً" يكون

(١) معانى القرآن جـ٢/٣٩، غرر الفوائد جـ١/ ١٠٧، الكشاف جـ٢/ ٢٤٦، البحر المحيط جـ٦/ ٢٥١، إرشاد العقل السليم جـ٤/ ٢٦٠،

كالآمر لنفسه بالصبر لجاز، وهى فى قراءة أبى "فصبراً جميلاً" كذلك على النصب بالألف"[1].

وقد عول الفراء فى الاستدلال على صحة هذا الوجه بما ذكره سيبويه فى باب "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصدر فى غير الدعاء"؛ حيث استدرك على الشاعر فى البيت السابق بناء الكلام على الرفع فى قوله "صبر جميل" بإضمار مبتدأ؛ على أن الأصل (فأمرك صبر جميل)، واعتبر أن النصب على إضمار فعل أمر هكذا "اصبر صبراً جميلاً" كان أجود وأبلغ؛ لأنه المطابق للمراد؛ إذ مقصود الشاعر أمر جمله – بعد أن شكا إليه التعب من طول السير – بتحصيل الصبر الجميل؛ بقرينة قوله فى الشطر الأول (يشكو إلى جملى طول السرى)، وليس المقصود إخباره بنسبة الصبر الجميل إليه حتى يحمل النظم على الرفع بإضمار مسند إليه واعتبار الكلام إخباراً، وذلك قوله: "وقد جاء بعض هذا رفعاً مبتدأ ثم يبنى عليه... ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إلى جملى طول السرى صبر جميل؛ فكلانا مبتلى"[2]

(١) معانى القرآن جـ٢/ ٣٩ .
(٢) الكتاب جـ١/ ٣١٩، ٣٢١ .

وظل العلماء يتناقلون هذا الوجه من بعد الفراء، ويرددونه أن يضيفوا جديداً إلى ما ذكره من نحو: أبى عبيدة معمر لمثنى[1]، والشريف المرتضى[2]، وغيرهما فى هذا الشأن .

ورجح سيبويه والسيرافى قراءة الجمهور بالرفع، لأن م عليها أبلغ من وجوه :

مناسبتها للغرض المسوق له الكلام؛ إذ اللفظ فى الآية مسوق؛ لإخبار سيدنا يعقوب عن نفسه بنسبة الصبر إليه لا لأمرها بتحصيلها، واحتجاج الفراء ومن تبعه بقياس قراءة النصب على البيت باطل؛ لاختلاف المقامين؛ لأن اللفظ فى البيت مسوق لحث الشاعر جمله على تحصيله الصبر؛ يشهد لذلك قرينة شكواه من طول السير كما فى قوله: "يشكو إلى جملى طول السرى؛ فناسبه حمل اللفظ فى البيت على الأمر بخلاف سيدنا يعقوب (عليه السلام) فلم يكن شاكياً حتى يحمل لفظه على صيغة الأمر بقراءة النصب؛ وإنما كان مخبراً؛ فناسبه حمل اللفظ على الرفع؛ على التقديرين السابقين؛ فلما اختلف المقامان اختلف اللفظان وناسب كل لفظ معناه؛ ومن أجل هذا ذهب سيبويه إلى نفى قياس النصب فى الآية على البيت وقال: "والنصب

مجاز القرآن جـ١/ ٣٠٣، ٣٠٤ .

غرر الفوائد جـ١/ ١٠٧.

أكثر وأجود؛ لأنه يأمره، ومثل الرفع: "فصبر جميل. والله المستعان"كأنه يقول:"والأمر صبر جميل"[1].

٢- أن سيدنا يعقوب (عليه السلام) فقد ابناً، والشاعر شكا جمله التعب؛ فاختلف الباعث على القولين، ولا شك أن الباعث الأول يفتقر إلى ما يصور تحليه بالصبر وتمسكه به ورضاه بقضاء الله وقدره، وهو ما يلائمه الرفع، والثانى يفتقر إلى ما يغريه على تحصيل الصبر وهو ما يوافقه الأمر .

٣- ما فى طريق الرفع من معنى التلطف فى الخطاب بخلاف النصب فهو دونه فى ذلك؛ يؤيده أن سيدنا يعقوب كان يعلم أن يوسف حى، فكان ذلك دليلاً على أن مراده إفادة تحليه بالصبر حتى يفرج الله همه بعودة يوسف؛ على حد قوله (تعالى)؛ حكاية عنه: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً﴾[2].

ورجح الفراء قراءة النصب؛ لما فيها من سهولة تقدير المحذوف؛ إذ لا يحتمل الحذف عليها إلا وجهاً واحداً وهو الفعل.

(١) الكتاب جـ١/ ٣٢٠، ٣٢١، شرح كتاب سيبويه للسيرافى جـ٥/ ٩٣، ٩٤، البحر المحيط جـ٦/ ٢٥١ .

(٢) يوسف. آية ٨٣ .

"اصبر"، عكس الرفع؛ إذ يحتمل تقدير المحذوف على
هين السابقين، فيكون أخفى فى معرفة المراد، وذلك مفاده
ه: "وقوله: "فصبر جميل"، والصبر الجميل مرفوع؛ لأنه عز
. وقال: "ماهو إلا صبر"، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب
كما قال الشاعر:

لوإلى جملى طول السرى صبر جميل؛ فكلانا مبتلى"(١)

وهذه الحجة من الفراء ضعيفة لا يعول عليها؛ لورود ما
قراءة الرفع فى القرآن الكريم من نحو قوله (تعالى)
قولونَ طَاعَةٌ﴾ وقوله: ﴿**فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**﴾(٢)،
ه: ﴿**الطَّلَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾(٣)؛
بذلك أن ما ذهب إليه سيبويه من إيثار قراءة الرفع على
ب الجمهور أولى وأبلغ .

معانى القرآن جـ٢/ ٥٣، ٥٤.
المائدة. آية ٨٩ .
البقرة. آية ٢٢٩ .

الخاتمة

١- يعتبر سيبويه أول من نبه إلى تردد المحذوف بين المسند والمسند إليه، والتعويل فى الترجيح على السياق وقرائن الأحوال، كما اتضح فى المبحث الثالث، وكل من جاء بعده تبع له فى ذلك.

٢- لوحظ تأثر الفراء تأثراً كبيراً بسيبويه، وبراعته فى تحليل عبارته تحليلاً بلاغياً، وقد ظهر ذلك من خلال تحليله عبارة سيبويه (فالأمر والشأن صبر جميل).

٣- كشف البحث عن دقة القدماء، وعنايتهم بمادة المحذوف، وأثرها فى الدلالة؛ على نحو ما سبق فى المبحث الأول والثانى، عكس ما نراه عند المتأخرين من أمثال السكاكى والخطيب من إهمال هذا الجانب مع أهميته وضرورته فى تعيين الدلالة على ما جاء فى مظانه.

٤- أثبت البحث أن عبدالقاهر أول من أشار إلى كون الخبر محط الفائدة، وعول عليه فى ترجيح الحذف فى قوله (تعالى): "ولا تقولوا ثلثة"، وكل من جاءوا بعده عيال عليه فى هذا الشأن.

٥- يعتبر الزمخشرى أول من أشار إلى مذهب تقدير المسند فى قوله (تعالى): "فصبر جميل"، وحذا حذوه اللاحقون من بعده.

٦- كشفت الدراسة عن بطلان بعض القواعد الكلية التى يعول عليها فى تقدير المحذوف من نحو إيثار الخبر على المبتدأ؛ لكونه محط الفائدة أو العكس؛ لكونه عمدة الكلام، أو الوجه الأوجز، وغيرها، وإثبات أن

ذلك ليس على إطلاقه وإنما يعول فيه على السياق والغرض المسوق له الكلام.

- ظهر - بما لا يدع مجالاً للشك- أن القدماء كانوا أدق فى الدرس البلاغى؛ لعنايتهم بالسياق، والجانب الفنى فى النظم، بخلاف المتأخرين الذين شغلهم جمع القواعد وترتيبها عن مراعاة أثر السياق، فأهملوه وعنوا بالإتباع لا الإبداع.

نبهت الدراسة إلى أن ثمة أفكاراً ومسائل عند البلاغيين من أمثال تردد المحذوف تفتقر إلى العناية والتحقيق بما يكشف عن ماهيتها، ويجلى صورتها وبلاغتها. وهى كثيرة فى التراث البلاغى ولا تقل أهمية عن غيرها مما لا تردد فيه ولا إشكال فيه بل إنها أهم وأولى؛ إذ هى نمط فريد من أنماط الكلام له مزيته ودلالته.

المصادر

١- القرآن الكريم .

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لقاضى القضاة أبى السعود محمد العمادى ت - ٩٥١هـ- دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان - ط الثانية ١٤١١هـ- ١٩٩٠م .

٣- أسباب النزول. لأبى الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى ٤٦٨هـ- ط الثانية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م- مكتبة مصطفى البابى الحلبى - مصر.

٤- الإشارات والتنبيهات فى علوم البلاغة. لمحمد بن على الجرجانى ٧٢٩هـ- تحقيق الدكتور: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة .

٥- الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز لعز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام ٦٦٠هـ- دار الحديث - القاهرة.

٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل. للقاضى ناصر الدين عبد الله ابن عمر الشيرازى البيضاوى ٦٨٥هـ- تصحيح: محمد سالم محيسن. شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الجمهورية العربية - مصر .

٧- البحر المحيط فى التفسير. لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى ٧٥٤هـ- دار الفكر- بيروت - لبنان ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .

البداية والنهاية. لأبى الفداء الحافظ بن كثير الدمشقى ٧٧٤هـ- تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح – دار الحديث- القاهرة – ط الخامسة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

بديع القرآن. لابن أبى الإصبع المصرى ٦٥٤هـ تحقيق. الدكتور: حفنى محمد شرف. ط الثانية – دار نهضة مصر- الفجالة – القاهرة.

-البرهان فى علوم القرآن. لبدر الدين محمد الزركشى ٧٩٥هـ تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة دار التراث – ش الجمهورية – القاهرة .

-بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة. للشيخ عبدالمتعال الصعيدى – مكتبة الآداب – القاهرة .

-البيان فى غريب إعراب القرآن. لأبى البركات بن الأنبارى- ٥٧٧هـ- تحقيق. الدكتور: طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .

-تفسير القرآن العظيم لأبى الفداء الحافظ بن كثير الدمشقى ٧٧٤هـ.

-الجامع الصحيح المسند. لأبى عبد الله محمد البخارى – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى .

-الجامع لأحكام القرآن. لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأندلسى القرطبى ٦٧١هـ- دار الريان للتراث .

١٦-جواهر القرآن. لأبى الحسين على الباقولى الأصبهانى تحقيق: الأستاذ. إبراهيم الإبيارى – الهيئة العامة لقصور الثقافة .

١٧-دلائل الإعجاز. لأبى بكر عبد القاهر الجرجانى – ٤٧١، أو ٤٧٤هـ- قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجى- مطبعة المدنى – العباسية .

١٨-روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، لأبى الفضل شهاب الدين محمود الألوسى البغدادى ١٢٧٠هـ- دار الفكر للطباعة والنشر .

١٩-سيرة النبى (ﷺ) لمحمد بن إسحاق المطلبى ١٥١هـ تهذيب: أبى محمد عبد الملك بن هشام الحميرى ٢١٨هـ- تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – مكتبة صبيح – مصر- ١٣٩١هـ- ١٩٧١م .

٢٠-شرح التلخيص. لأكمل الدين محمد بن محمد البابرتى – ٧٨٦هـ تحقيق. الدكتور: محمد مصطفى رمضان صوفيه. ط الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٨٣م- المنشأة العامة للنشر والتوزيع- طرابلس ليبيا .

٢١-شرح كتاب سيبويه. لأبى سعيد السيرافى ٣٦٨هـ تحقيق. الدكتور: محمد عونى عبد الرءوف – دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

-الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. لأمير المؤمنين يحيى بن حمزة العلوى اليمنى ٧٤٩هـ- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

-عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص) بهاء الدين السبكى - دار السرور - بيروت - لبنان .

-عناية القاضى وكفاية الراضى. لشهاب الدين الخفاجى المصرى ١٠٦٩هـ- دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .

١-غرائب التفسير وعجائب التأويل. لتاج القراء محمود ابن حمزة الكرمانى - بعد ٥٠٠هـ- تحقيق. الدكتور: شمران سركال يونس العجلة - ط الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م دار القبلة- السعودية - مؤسسة علوم القرآن- دمشق .

٢-غرر الفوائد ودرر القلائد. لعلى بن الحسين الموسوى الملقب بالشريف المرتضى ٤٣٦هـ- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابى الحلبى - ط الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م .

٢-قصص الأنبياء- للشيخ عبد الوهاب النجار - دار التراث - القاهرة .

٢٨-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لأبى القاسم جار الله محمود الزمخشرى الخوارزمى ٥٣٨هـ- دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٢٩-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات فى إعراب القرآن وعلل القراءات. لأبى الحسين الباقولى ٥٤٣هـ- تحقيق عبدالقادر عبد الرحمن السعدى - دار عمار - السعودية - ط الأولى - ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .

٣٠-لسان العرب. لابن منظور الإفريقى - تحقيق: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلى- دار المعارف .

٣١-مجاز القرآن. لأبى عبيدة معمر بن المثنى ٢١٠هـ- تحقيق الدكتور: محمد فؤاد سزكين- مكتبة الخانجى - القاهرة .

٣٢-المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى الفيومى أحمد بن محمد المقرى - ٧٧٠هـ- تحقيق. الدكتور: عبدالعظيم الشناوى- دار المعارف .

٣٣-المطول فى شرح تلخيص المفتاح. لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى ٧٩٢هـ- تحقيق: الدكتور: عبد الحميد هنداوى- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

٢-الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. لأمير المؤمنين يحيى بن حمزة العلوى اليمنى ٧٤٩هـ- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٢-عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص) بهاء الدين السبكى - دار السرور - بيروت - لبنان .
٢-عناية القاضى وكفاية الراضى. لشهاب الدين الخفاجى المصرى ١٠٦٩هـ- دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
٢٥-غرائب التفسير وعجائب التأويل. لتاج القراء محمود ابن حمزة الكرمانى - بعد ٥٠٠هـ- تحقيق. الدكتور: شمران سركال يونس العجلة - ط الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م دار القبلة- السعودية - مؤسسة علوم القرآن- دمشق .
٢٦-غرر الفوائد ودرر القلائد. لعلى بن الحسين الموسوى الملقب بالشريف المرتضى ٤٣٦هـ- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابى الحلبى - ط الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م .
٢٧-قصص الأنبياء- للشيخ عبد الوهاب النجار - دار التراث - القاهرة .

٢٨-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لأبى القاسم جار الله محمود الزمخشرى الخوارزمى ٥٣٨هـ- دار المعرفة - بيروت - لبنان .
٢٩-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات فى إعراب القرآن وعلل القراءات. لأبى الحسين الباقولى ٥٤٣هـ- تحقيق عبدالقادر عبد الرحمن السعدى - دار عمار - السعودية - ط الأولى - ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .
٣٠-لسان العرب. لابن منظور الإفريقى - تحقيق: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلى- دار المعارف .
٣١-مجاز القرآن. لأبى عبيدة معمر بن المثنى ٢١٠هـ- تحقيق الدكتور: محمد فؤاد سزكين- مكتبة الخانجى - القاهرة .
٣٢-المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى الفيومى أحمد بن محمد المقرى - ٧٧٠هـ- تحقيق. الدكتور: عبدالعظيم الشناوى- دار المعارف .
٣٣-المطول فى شرح تلخيص المفتاح. لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى ٧٩٢هـ- تحقيق: الدكتور: عبد الحميد هنداوى- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى - ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

-معانى القرآن. لأبى زكري يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧هـ تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٠م .
-معانى القرآن وإعرابه. لأبى إسحاق إبراهيم الزجاج ٣١١هـ- شرح وتعليق. الدكتور: عبد الجليل عبده شلبى- دار الحديث – القاهرة- ط الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٦٤م .
-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لجمال الدين بن هشام المصرى – ٧٦١هـ- دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
-مفاتيح الغيب. لفخر الدين الرازى – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان – ط الثانية – ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م .
-المفردات فى غريب القرآن. للراغب الأصفهانى – تحقيق محمد سيد كيلانى – دار المعرفة – بيروت – لبنان .
-المفصل- للزمخشرى – بيروت – لبنان .
-النبوة والأنبياء- محمد على الصابونى – ط الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م- دار الصابونى – دمشق .
-نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز. لفخر الدين الرازى – تحقيق: أحمد حجازى السقا. ط الأولى ١٩٨٩م- المكتب

الثقافى للنشر والتوزيع – درب الأتراك – الأزهر – القاهرة.
٤٢-الوسيط فى تفسير القرآن المجيد. لأبى الحسين على الواحدى ٤٦٨هـ- تحقيق: محمد حسن أبو العزم الزفيتى – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة ١٤٠٦هـ.

مرآة البحث

مقدمـــــــة

المبحث الأول– التردد فى قوله (تعالى) : "ولا تقولوا ثلثة". طرقه ودلالاته.

سياق الشاهد

المذهب الأول- حمل الكلام على حذف المسند إليه

مادة المسند إليه ووجوهها

الوجه الأول- (ولا تقولوا هم ثلاثة) وهو قول الفراء وأبى عبيدة

وجوب تقدير المسند إليه ضميراً فى كل اسم مرفوع جاء بعد القول بلا رافع أصل ثابت عند الفراء

الوجه الثانى- (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) وهو قول الزجاج والأنبارى

أبلغية الوجه الأول، ومعانيه

الوجه الثالث- (ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة) وهو قول أبى على الفارسى، والزمخشرى، والباقولى

ترجيح العز بن عبدالسلام هذا الوجه ، بطلان الترجيح وتقوية الوجهة الأول، ومسوغاته

المذهب الثانى- حمل الكلام على حذف المسند (ولا تقولوا لنا أوفى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة)

توجيه عبدالقاهر ومن تبعه لهذا الوجه ، ورده المذهب الأول

اللاحقون عيال على عبدالقاهر فى هذا المذهب

اعتراض محمد بن على الجرجانى والبهاء السبكى على هذا المذهب وترجيح المذهب الأول

أبلغية المذهب الثانى ومسوغاته

فوائد أخرى لحذف المسند
بحث الثانى- التردد فى قوله (تعالى) : "واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه).
طرقه، ودلالاته
ياق الشاهد
ذهب الأول- حمل الكلام على حذف المسند إليه
مادة المسند إليه ووجوهها
وجه الأول- (فالأمر والشأن أن لله خمسه) وهو مذهب الكرمانى والباقولى ومن تبعهما
وجه الثانى- (فالحكم أن لله خمسه)، وهو مذهب أبى البركات الأنبارى وأبى حيان، ومن تبعهما
وجه الثالث- (فحق أو واجب أن لله خمسه) وهو مذهب الفخر الرازى
أبلغية الوجه الأول ومسوغاته
ذهب الثانى- حمل الكلام على حذف المسند (فحق أو واجب أو ثابت أو لازم أن لله خمسه) وهو مذهب الزمخشرى ومن تبعه
استنباط فوائد حذف المسند من كلام الزمخشرى
أبلغية النظم على المذهب الأول، ومرجحاته
بناء الكلام على عدم الحذف عند الفراء والقرطبى وتقويمه
بحث الثالث- التردد فى قوله (تعالى) : "فصبر جميل". طرقه ودلالاته
باق الشاهد
ذهب الأول- حمل الكلام على حذف المسند إليه على أن الأصل (فالأمر والشأن صبر جميل)، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه
اعة الفراء فى استنباط معنى الحذف من عبارة سيبويه
ذهب الثانى- حمل الكلام على جواز الوجهين (فالأمر صبر جميل أو فصبر جميل أمثل) وهو

مذهب الزمخشرى ومن تبعه
المذهبان فى ميزان التحقيق والترجيح
الفريق الأول- أبلغية حذف المسند إليه ومسوغاته وهو قول الفراء والباقولى والقزوينى والعلوى والبهاء السبكى
رد البابرتى والسعد مسوغ القرينة عند الخطيب، ودليل كل
حكمة ترجيح المسند إليه عند الواسطى
الفريق الثانى- أبلغية حمل النظم على الوجهين. وهو مذهب السكاكى وابن مالك والسعد ومن تبعهم
ترجيح حذف المسند إليه ومسوغاته
قراءة النصب (صبراً جميلاً)، وتخريج الفراء له وحجته
ترجيح سيبويه والسيرافى قراءة الرفع ومسوغاته
ترجيح الفراء قراءة النصب وحجته
ضعف هذا الترجيح، وعلته
الخاتمة
المصادر
مرآة البحث